قوله وان لم يكونا صادرين اه الظاهر انه عطف على قوله
كون الترجيح والتخصيص صادرين منا لا يخفى فساده والتوجيه
ان المعنى وان كانت الارادة بحيث لم يكن الترجيح والتخصيص
صادرين منا اه فهو عطف على قوله اذ كانت صفة بها الجهد
قوله وايضا نفرق في الاختيارات الى اخر الكلام هذه دلائل عطف
عليها اما معطوفة على قوله لكنا نفرق بينهما اه فالمق من هذه
التفرقات الثلثة بيان كون الارادة صفة من شانها
الترجيح دون كونها مجرد شوق فانا قد نشتاق الى ما لا نقدر
في هذه الصورة وقد لا نشتاق الى ما نقدر واما معطوفة على قوله
في اول الكلام فالمق بهذه التفرقات توضيح كون بعض
الافعال بقدرتنا وارادتنا من غير اضطرار ولا وجوب
فان تلك الافعال لو كانت بالجبر والاضطرار لما اختلفت
الى هذه الانواع الشديدة المتفاوتة ثم كون ما لا نقدر على تركه
من الاختيارية باعتبار المبدا وان فبعد كونه غير مقدور الترك
يخرج عن الاختيارية ويجيء بالاضطرارية قوله ثم مع ذلك
نشاهد خوارق العادات اه اي مع كون التخصيص والترجيح
صادرين منا والمق من هذا الكلام اثبات الجزء الاخر من
المدعى بتوضيح كون التاثير الحقيقي في الافعال العادية من الله
تعالى قياسا على خوارق العادات فان الظاهر ان خالق
الكل واحد وهو الله تعالى فلا يرد انه يجوز ان يكون الخوارق
مخلوقة لله تعالى دون العادية وكذا لا يرد معارضته بان
الخوارق تدل على صدورها من العبد على سبيل الايجاب
من غير قدرة وتخصيصها باحد المقدورين فان المق بها الظاهر

خلق

٤٥

خلق الله تعالى في بعض الافعال بحيث لا يشك فيه احد
ليثبت خلقه في كلها ونحوه لا ندعي اختيار العبد في ما صدر
منه الافعال نعم قد تدل هذه على ان قدرة العبد قاصرة لا تستقل
بالايجاد وهذا لا ينافي ما قصدنا اثباته من كون بعض فعله
باختياره وقصده قوله فعلم ان المؤثر في وجود الحركة الى اخره
اي من تلك الخوارق في الصدور وعدم الصدور اما بالاول
فلانه صدر ما هو غير مقدور له واما بالثاني فلانه لم يصدر
ما هو مقدور له فلا تاثير لقدرة العبد والظاهر ان الحق لا يختص
بالخوارق اذ كونه خالقا لبعض الافعال دون بعض [illegible]
من غير داع واظهر منه في الاستدلال عليه قوله والله خلقكم
وما تعملون سواء كان ما موصولة او مصدرية لان محل العمل ليس
بعمل قوله ولو كان مؤثرا طبعا فيما جرى عليه العادة لم يوجد
خوارق العادات عطف على قوله اذ لو كان لم يخالف
ارادته وناظر الى الخوارق الصادرة كما ان المعطوف عليه
ناظر الى الخوارق الغير الصادرة وبيان الملازمة انه يجوز العقل
صدور تلك الخوارق بمقتضى تاثير طبيعة دون طبيعة فيدخل
الخوارق في الافعال العادية قوله وايضا لا يمكن الحركات
عطف على قوله اذ لو كان واثبات لعدم كون قدرة العبد
مؤثرا في فعله ويمكن ان يعطف على اول الكلام لانه ايضا
لنفي تاثير قدرته قوله ثم القصد اه اي القصد الذي جرى
عادته تعالى بالخلق عقيبه وهو المراد بصرف القدرة التي
من شانها التعلق بكل من الضدين فهو تعلق صفة الارادة
واختيار احد المقدورين على التعيين لا نفس الارادة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)